شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصريـــــــة

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير *الجهاز* المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

مدير
عام الحسابات

محاسب / رضا عمرعبدالعزيز

تحريراً في / /٢٠٢١

السيدة الأستاذة / وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٦ والمؤرخ في ٢٠٢١/٢/٣.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

ونحن إذ نشكر السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة ..
وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً فى / /٢٠٢١

العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصريـــــة

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية
في ٢٠٢٠/١٢/٣١

الملحوظة	الرد
- بلغ صافى الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٥٢,٤٤١ مليون جنيه مقابل نحو ٤٩,٩٣٩ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٢,٥٠٢ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية اخرى ، إيرادات وأرباح أخرى ، إيرادات وأرباح متنوعة ، مخصصات إنتفى الغرض منها ، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٥,٤٩٦ مليون جنيه وبنسبة ٦٧,٧% من الربح المُحقق .	- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخه برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) فى ٢٠١٨/٦/٣٠ ، ٢٠١٩/٦/٣٠. - الامر الذي يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
- ما زال لم يتم توثيق كل من محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة ، ومحضر الجمعية العامة العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/٤ للنظر في إعتماد القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ وذلك لدى الهيئة العامة للرقابة المالية .	- جارى العمل على توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة فى تاريخ ٢٠١٩/٧/٧ حيث تم تسليم محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ إلى الهيئة العامة للاستثمار للإعتماد في ٢٠٢٠/٩/١٦ كما تم تسليم محضر الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ .
- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المشار إليها إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، وذلك رغم ردود الشركة المتكررة بأنه جارى إنهاء التعديلات تمهيداً لعرضها على جمعية عامة غير عادية لإقرارها مستقبلاً ، فضلاً عن تحفظ الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة على محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ لعدم تعديل المادة رقم (٤) من النظام الأساسي للشركة لتتوافق مع القانون ١٤ لسنة ٢٠١٢ في أقرب جمعية عامة غير عادية.	- جارى إنهاء التعديلات تمهيداً لعرضها على جمعية عامة غير عادية لإقرارها مستقبلاً حيث تم تشكيل لجنة برئاسة السيد الدكتور / عبدالرسول عبدالهادى عبدالرسول – مراقب الحسابات الخارجي لإستكمال تعديل النظام الاساسى للشركة ليتفق مع مواد القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القوانين المُشار إليها .	

الملحوظة	الرد
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة لأحكام المواد "٢١ ، ٢٣ ، ٢٥" من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التى تقضى بإمساك دفتر خاص بالجرد ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه جارى العمل على إمساك دفتر للجرد. **- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بإمساك الدفتر المشار إليه تطبيقا لأحكام القانون .**	- جارى العمل على إمساك دفتر للجرد علماً بأن كافة موجودات الشركة مثبتة فى دفاتر تفصيلياً .
- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٩٩,٩٣٣ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٩,٤٦٩ مليون جنيه ، ٢٤,٧٥١ مليون جنيه ، ١,٣٥٤ مليون جنيه على التوالى دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة . **- يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة .**	- يتم جرد الاصول الثابتة فى ٦/٣٠ كالمتبع فى الاعوام السابقة .
- تضمنت الأصول الثابتة بالخطأ مبلغ نحو ٧١,٧٠٥ ألف جنيه قيمة إضافات منذ عام ٢٠١٩ قيمة توريد وتركيب كاميرات مراقبة العريش والصادر لها محضر إستلام إبتدائي بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٤ متضمن العديد من الملاحظات على التركيب والتشغيل ومخالفة شروط أمر التوريد ، إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ لم يتم نهو الأعمال أو الإستلام النهائي. **- يتعين دراسة ما سبق وإجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك.**	- تم التعديل بالقيد رقم ٦١٠ فى يناير ٢٠٢١ .
- تضمين إضافات الأصول الثابتة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بعض المبالغ بالخطأ نذكر منها : * مبلغ ٣٧,٦٤٤ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة أدوات سباكة لخزانات مطحن ميت غمر وصحتها مصروفات صيانة وليست أصول ثابتة . * مبلغ ٢٨,١٧٠ ألف جنيه (أثاث) قيمة تطوير الموقع الإلكتروني للشركة بالرغم من عدم تضمين سجلات الأصول الثابتة للموقع الإلكتروني والذى تم إنشاؤه منذ حوالى عشر سنوات وصحته مصروفات صيانة . وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم. **- يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق وكما ورد برد الشركة.**	- تم التعديل بالقيد رقم ٦١١ فى يناير ٢٠٢١ . - تم التعديل بالقيد رقم ٦١٢ فى يناير ٢٠٢١ .

الملحوظة	الرد
- وجود العديد من الأصول الثابتة المُهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والتى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إعادة النظر فيما ورد بالملاحظة فى ضوء معايير المحاسبة المصرية. **- يتعين الحصر وإعادة النظر في تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفة الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .**	- سيتم إعادة النظر فيما ورد بالملاحظة فى ضوء معايير المحاسبة المصرية حيث تم تشكيل لجنة لإعادة النظر فى تقدير الاعمار الانتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً.
- تضمن حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ المبالغ التالية : * نحو ٧,١٤٩ مليون جنيه قيمة المنصرف على هنجر (جمالون) الإسماعيلية وذلك لإنشاء مجمع ورش مركزية ، وبالمراجعة تبين ما يلى : * في ٢٠٢٠/٩/١٦ صدر خطاب من رئيس القطاع الهندسي مفاده أنه تم نقل المعدات المخصصة لتشغيل المشروع حسب الرخصة والتركيب وتوصيل التيار الكهربائي والتشغيل على الحمل الكامل وحضور لجنة من إدارة المنطقة الصناعية ومحافظة الإسماعيلية للمعاينة على الطبيعة ووجد أن المجمع يعمل طبقاً للرخصة التى تم إستخراجها وتم تصوير الموقع من قبل اللجنة ، وأنه جارى العمل بالمجمع حالياً لخدمة وحدات الشركة المختلفة من أعمال الصيانة وإعادة تصنيع ما تحتاجه تلك الوحدات ، وهو ما أكده خطاب المسئولين بمنطقة الإسماعيلية بتاريخ ٢٠٢١/١/١٣ بشأن أنه تم الإنتهاء من تركيب المعدات في ٢٠٢٠/٩/١٤ وتم تشغليه على الوجه الأكمل في تصنيع معدات المطاحن (براريم – سواقي – بلالات) وكذا في أعمال الخراطة وتجليخ وسن الدرافيل. * في ٢٠٢٠/١٢/٢٨ ورد لمدير عام منطقة الإسماعيلية خطاب من مدير عام الإنشاءات بالقطاع الهندسي مفاده أنه تم الإنتهاء من تنفيذ كل من (الجمالون المعدني ، الأرضيات الخرسانية بالموقع العام من الداخل (طرق وجمالون) ، شبكة الصرف الصحي بالموقع ، خزان المياه الأرضي ، المبنى الإداري ، غرفة المحولات الجديدة شاملة غرفة التوزيع والمواسير ، غرفة الطلمبات ، خرسانات المدخل الرئيسي من الأسفلت) . **- يتعين دراسة جميع ما سبق وإجراء التسويات المحاسبية في ضوء ذلك لما له من أثر مالي على القوائم المالية للشركة .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .
* مبلغ ١,٢٨٦ مليون جنيه يتمثل في قيمة تأهيل مبانى وإنشاءات تخص صوامع الشركة وصحتها مصروفات الصيانة حيث أنها تتمثل في قيمة وإستبدال للصاج التالف القديم وإستبدال الواصلات التالفة بأسقف الخلايا ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة. **- يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
* مبلغ ٥١٢,٣٩٠ ألف جنيه منذ يناير ٢٠١٨ قيمة أعمال تحت مسمى شونة السنبلاوين (أعمال تركيب خطوط الحريق الكاملة) والتى تم نهو أعمال تركيب خطوط الحريق بالكامل فى ٢٠١٩/٤/٧ ولم يتم الرفع للأصول الثابتة لعدم وجود مصدر كهربائى بالموقع لإنهاء باقى الأعمال ، وبالمراجعة تبين ما يلي: في ٢٠٢٠/١١/٢٥ تم عمل محضر تركيب عداد كهربائي للشونة. في ٢٠٢٠/١٢/٢٣ ورد خطاب من شركة شمال الدلتا لتوزيع الكهرباء (قطاع كهرباء جنوب الدقهلية) مفاده أنه تم تركيب عداد ثلاثي لشونة السنبلاوين وجميع المهمات الموجودة بالمقايسة. في ٢٠٢١/١/١٧ تم تحميل المصروفات (مصاريف الصيانة) بمبلغ ٥٢,٨٠٩ ألف جنيه قيمة إنهاء أعمال توصيل الكهرباء لشونة السنبلاوين. - **يتعين بحث ما سبق وإجراء التصويب اللازم في ضوء ذلك.**	- تم عمل مقايسة وسداد مستحقات شركة الكهرباء وذلك لتوصيل التيار الكهربائى للشونة وجارى العمل على إنهاء باقى الإجراءات .
- **تضمن حساب الإنفاق الإستثمارى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ المبالغ التالية :** * نحو ٦٠٠ ألف جنيه تحت مسمي شركة إنجاز للحلول المتكاملة وبنسبة ٩٠,٣% من القيمة الإجمالية والبالغة ٦٦٤,٥٠٥ ألف جنيه (شاملة ض . ق . م) عن إسناد أعمال توريد وتركيب والإشراف على تشغيل أجهزة حاسب آلي ومستلزماتها والبرامج اللازمة لتحويل العمل ببعض قطاعات الشركة (الإدارية ، المالية ، البيع والتسويق) من النظام اليدوي إلى النظام الآلي بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة في يناير ٢٠٢٠ ، وبالمراجعة تبين ما يلي : * صدر أمر التوريد رقم ١٧٥ في ٢٠٢٠/٢/٩ بمدة تنفيذ ٤٥ يوم عمل والسداد على دفعات. تم توريد كافة مشمول أمر التوريد وتركيبها وتم عمل محضر إستلام وإختبار للبنية التحتية للشبكة في ٢٠٢٠/٣/١٩ بنسبة إتمام ١٠٠% ، وفي ٢٠٢٠/٤/٢١ تم عمل محضر بدء التدريب بمعرفة شركة إنجاز لعدد ٥ من العاملين بالشركة. * ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ١٤٣ المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ والخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ بأنه تم التشغيل على أن يكون من ٢٠٢٠/٧/١ كمرحلة تجريبية. * كما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى . * إلا أنه حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ لم يتم تصويب الوضع. - **يتعين دراسة جميع ما سبق وموافاتنا بأسباب طول الفترة الزمنية والتى تصل إلى نحو عام منذ صدور أمر التوريد وحتى تاريخه يناير ٢٠٢١ وأسباب عدم الإنتهاء من التنفيذ رغم إلتزام المورد بالمدد المُحددة الأمر الذى أدى إلى عدم الإستفادة من المال المستثمر فى المشروع .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالي .

الملحوظة	الرد
- بلغ المخزون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٤,٧٥١ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى : - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) . **- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١.**	- جارى دراسة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .
- عدم سلامة تقييم مخزون الإنتاج التام من المكرونة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ ٤٢٢,٥٩٨ ألف جنيه وصحته ٤٠٨,٥٥٠ ألف جنيه . **- يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.**	- تم التعديل وسوف يظهر اثر ذلك خلال العام الحالى .
- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٣,٦١٠ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها . **- يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المستخدم من الأصناف الواردة.**	- تم التعديل وسوف يظهر اثر ذلك خلال العام الحالى .
- تضمن حساب عملاء البيع النقدي مبلغ ١٤٥,٦٥٠ ألف جنيه بالخطأ تمثل قيمة تأمينات مزادات بيع خردة بنفس القيمة. **- يتعين إجراء التصويب اللازم.**	- تم التعديل وسوف يظهر اثر ذلك خلال العام الحالى .
- ما زالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية تتضمن نحو ٤,٤٩٢ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لها ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ. **- يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية .**	- جارى الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ .
- لم يتم إجراء المطابقات اللازمة على الأرصدة المدينة بكل من شركتي العامة والمصرية لتجارة الجملة والبالغة نحو ١,٥٥٣ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١. **- يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات .**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة .

الملحوظة	الرد
- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ نحو ١,٣٤٧ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وصحته نحو ١,٣٤٢ مليون جنيه (بنقص قدره ٥ آلاف جنيه). - **يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق.**	- يتم تقييم الإستثمارات المتداولة بالقيمة العادلة فى ٦/٣٠ كالمتبع فى كل عام .
- **بلغت حسابات البنوك في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣,١٣٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين ما يلى :** - وجود فرق قدره ٣,٣٠٢ آلاف جنيه في رصيد حساب البريد الذهبي في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بين مذكرة التسوية والتى تضمنت أن الرصيد ٧٧٦,٧١٣ ألف جنيه وكشف حساب البريد والذى تضمن أن الرصيد ٧٨٠,٠١٥ ألف جنيه. - فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠ تم مخاطبة مدير عام مكتب البريد من قبل مدير عام الحسابات بشأن وجود إختلاف بين كشوف الحساب المُعدة عن شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ حيث أن رصيد ٢٠٢٠/١١/٣٠ هو ٣٢٣٠٩٢١ جنيه في حين أن رصيد إفتتاح يوم ٢٠٢٠/١٢/١ هو ٣٢٣٠٦٦٨ جنيه بفارق قدره ٢٥٣ جنيه ، كما تم خصم مبلغ ٣٠٢ جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ من الرصيد دون الإفادة عن أسباب ذلك الخصم ، وتم طلب تلافي تلك الملاحظات كما تم الإتصال بمدير فرع الزقازيق لمعرفة أسباب هذا الفرق والذى أفاد بأن هذا الموضوع تم من خلال هيئة البريد بالقاهرة. - **يتعين دراسة جميع ما سبق مع ضرورة مخاطبة الهيئة القومية للبريد بشأن جميع الفروق السابقة لتلافي ذلك مستقبلاً والإفادة ، وإظهار الرصيد على حقيقته.**	- تم التعديل وسوف يظهر اثر ذلك خلال العام الحالى .
- وجود فرق قدره ٣ جنيهات بين الأرصدة الدفترية للحسابات الجارية بالبنوك فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة ٣١٣٧٤٨٥ جنيه وما هو مدرج بقائمة المركز المالى والبالغ ٣١٣٧٤٨٢ جنيه. - **يتعين دراسة هذا الفرق وتصويبه والإفادة .**	- تم تلافى ما ورد بالملاحظة .
- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٧٩,٢٠٨ الف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلى المصري ، بنك المصرف المتحد ، بنك الإسكندرية) بالمخالفة للمادة رقم ٥٠٤ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والمُعدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي تنص على أن " الشيك المسحوب فى مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر ". - **يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية فى ضوء أحكام القانون .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالي .
- **لم يتم موافاتنا بدراسة المخصصات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغة نحو ١٨٨,٤٥٥ مليون جنيه ، وقد تبين بشأنها ما يلى :** - **بلغ مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٥٣٢ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٥٥٣ مليون جنيه (منها نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه لبعض الأرصدة المتوقفة بالأرصدة المدينة الأخرى) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها مع إمكانية تطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص وتطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) بشأن الإعتراف بالإيراد والمخصصات .**	- سيتم دراسة المخصص وتطبيق معياري المحاسبة المصرية رقما (١١ ، ٢٨) بشأن الإعتراف بالإيراد والمخصصات .

الملحوظة	الرد
- **بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٨,٣١٩ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلي :** * نحو ٢٤,٣١٩ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة . * نحو ٤ مليون جنيه لمقابلة إلتزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى بالشركة وذلك عن وجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية ، **وبالمراجعة تبين ما يلي :** * في ٢٠٢٠/٨/٢٥ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على مطحنى عرابي وناصر بمبلغي ١,٣٩٥ مليون جنيه ، ٨٠٧ ألف جنيه على التوالي ، ورغم سداد مبلغ مليون جنيه في سبتمبر ٢٠٢٠ من تحت حساب المطالبة الواردة بالضريبة على مطحنى عرابي وناصر فلم يظهر أثر ذلك على مخصص الضرائب المتنازع عليها أو قائمة الدخل . * في أغسطس ٢٠٢٠ ورد للشركة مطالبة بسداد الضريبة العقارية ومتأخرات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠ على منطقة السويس بمبلغ ٥٦٦,٣١٣ ألف جنيه منه مبلغ ٤٧٠,٧٣٥ ألف جنيه متأخرات حتى عام ٢٠١٩ ومبلغ ٩٥,٥٧٨ ألف جنيه ربط عام ٢٠٢٠ ، وقد قامت الشركة بتحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ٥١٨,٥٢٤ ألف جنيه وتحميل مصروفات الفترة بمبلغ ٤٧,٧٨٩ ألف جنيه . - وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة مع دراسة موقف الضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم فى ضوء نتيجة الدراسة. - رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية وحصر جميع الوحدات التى تخضع للربط الضريبي وإجراء التسويات اللازمة في ضوء المطالبات أو إثبات الإستحقاق وفقاً للمطالبات السابقة. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ، ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم بالخصم من حساب مخصص الضرائب في ضوء المطالبات الواردة للشركة وما تم سداده .**	- سيتم إعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة واحكام القانون رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة مع دراسة موقف الضرائب العقارية وإجراء التصويب اللازم فى ضوء نتيجة الدراسة .

الملحوظة	الرد
- **بلغ مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٤٢,٢٢٣ مليون جنيه وبنسبة ٨٨,٣% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٤٧,٨٢٢ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص. - ويتصل بما سبق من أن مخصص المطالبات والمنازعات في ٢٠٢٠/١٢/٣١ تضمن بعض القضايا المرفوعة ولا يقابلها أي مديونيات بسجلات الشركة **ومن ذلك ما يلي** : * نحو ١,٠٩٢ مليون جنيه والفوائد القانونية لمقابلة الدعوي رقم ١١٢٢ لسنة ٢٠١٦ م . ك الزقازيق المقامة من الشركة ضد السيد/ علي محمد عبد العزيز عن عجز عهده الدقيق البلدى ٨٢% بمقدار ٣٨٦,٦٦ طن خلال الفترة ٢٠١٣/٢/٢٧ حتي ٢٠١٣/٥/٣٠ . * نحو ١١٦,٧ ألف جنيه لمقابلة الدعوي رقم ٢٠١٢/١٠٢٠ كلي المنصورة المقامة من الشركة ضد السيد/ محمد فؤاد حسانين للمطالبة بتعويض عن القمح الذى تسبب فى تلفه . - وقد ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إعادة دراسة المخصص فى ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة . - وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص المكون وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالموقف القانوني للقضايا التى لا يقابلها مديونيات بالسجلات المالية. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء ملاحظاتنا السابقة وفي ضوء المطالبات الواردة والإلتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، مع ضرورة الإلتزام بما ورد برد الشركة بشأن المبالغ سالفة الذكر .**	- سيتم إعادة دراسة المخصص فى ضوء المطالبات الواردة والالتزامات المؤكدة .
- **بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ١٠٩,٣٨٠ مليون جنيه تتمثل فى :** * نحو ٢١,٨١٤ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠ والبالغة نحو ٢١ مليون جنيه ، وتجدر الإشارة بعدم ورود أى مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية على مطاحن الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وفقاً للمستندات المُقدمة لنا من الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق.**	- قامت الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وقد وجدت مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى حيث يتم موافاتنا بها عند المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية الامر الذى يستلزم ضرورة تكوين مخصص لمواجهة اى غرامات قد تطرأ على الشركة .

الملحوظة	الرد
* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية والبالغة نحو ٦,٣٩٢ مليون جنيه ، بخلاف مبلغ ٢,١٠٢ مليون ضمن مخصص المطالبات والمنازعات لمواجهة الدعوى رقم ٢٠١٣/٤٢٧٧ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى وصدر فيها حكم بالرفض بجلسة ٢٠١٩/١٢/٢٨ وطعنت على هذا الحكم بطعن إدارية عليا ولم يتحدد لنظره جلسة بعد. - **يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .**	- جارى متابعة الدعاوى المرفوعة من الشركة فى هذا الشأن وسيتم إجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتيجة الدعوى .
* نحو ٨٤,٠٦٦ مليون جنيه – وذلك بعد سداد نحو ٨,٤٥٨ مليون جنيه عن السنوات ٢٠٠٥/٦ ، ٢٠١٣/٦ للإستفادة من القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٠٢٠/٨/١٦ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية والفوائد وما يماثلها من الجزاءات المالية غير الجنائية وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية – لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ وهذا المبلغ يمثل الفرق بين الضريبة المستحقة طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم حسابه بمعرفة الشركة عن هذه الفترة وسداده تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢,٥ جنيه للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفة الذكر. - ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبى لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات محل إعتراض وخلاف بين الشركة والمصلحة ، وورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه ، قامت الشركة بسدادها على حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة. - ويتصل بما سبق من أنه بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١١ قد ورد للشركة مطالبة سداد بمبلغ ٧٥,٠١٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٠٥/٦ حتى ٢٠١٦/٦ تتمثل في مبلغ ٣٠,٤١٣ مليون جنيه فروق فحص ، مبلغ ١٥,٠٥٣ مليون جنيه ضريبة إضافية محققة ، مبلغ ٢٩,٥٤٨ مليون جنيه ضريبة إضافية إعتبارية حتى ٢٠٢٠/٧/٣١. - فضلاً عن أنه بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٦ ورد للشركة إخطار بتعديل إقرار الضريبة عن الفترة من ٢٠١٧/٧ حتى ٢٠١٨/٦ وسداد مبلغ ٦٥,٦٣٠ مليون جنيه ضريبة واجبة الأداء. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠٢٠/١١/٤ ببحث ما ورد بملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات وموافاته بالموقف القانوني للشركة تجاه تلك المطالبات. **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وبحث ما سبق وموافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات.**	- تم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات وتم الإعتراض عليه من قبل الشركة فى المواعيد القانونية وتم إخطار الشركة بتحديد موعد إنعقاد لجنة التظلمات ثم لجنة التوفيق وتم الإختلاف على كيفية حساب الضريبة على تكلفة طحن الدقيق طبقاً للمنظومة وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وإخطار الشركة بتحديد جلسة للجنة وحضور لجنة الطعن وتقديم مذكرة ومرفق بها حافظة مستندات تؤيد وجهة نظر الشركة وقد ورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة على الشركة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه وتم سداد الضريبة بموجب قرار لجنة الطعن على حساب المخصصات وقامت الشركة برفع الدعوة رقم ٧٦٠٩ لسنه ٢٣ق ومازالت متداولة بالإضافة الى انه تم تقديم طلب للجنة فض المنازعات الضريبية وما زالت متداولة وسيتم إجراءات التسويات اللازمة فور الإنتهاء من مراحل التقاضى .

الملحوظة	الرد
- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٤٦٤,١٠٤ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٠٨,٠٣٩ مليون جنيه ، ويتصل بما سبق من أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود فرق قدره نحو ٢٧٦ ألف جنيه بين أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية بحسابات الموردين في ٢٠٢٠/٦/٣٠ والتسوية المالية الواردة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية مع بحث الفروق الموجودة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بين أرصدة الهيئة العامة للسلع التموينية بحساب الموردين و التسوية المالية الواردة بالمطابقة. **- يتعين بحث هذا الفرق مع ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية مع بحث الفروق الموجودة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ بين ارصدة الهيئة العامة للسلع التموينية بحساب الموردين و التسوية المالية الواردة بالمطابقة .
- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٩,٩٣٩ مليون جنيه بإسم هيئة التأمينات الإجتماعية فى حين أن المستحق عن شهر ديسمبر ٢٠٢٠ والذى تم سداده فى يناير ٢٠٢١ بلغ نحو ٢,٤٣١ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٧,٥٠٨ مليون جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية . **- يتعين إجراء التصويب اللازم مع تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد وإجراء التسويات اللازمة.**	- تم سداد مستحقات هيئة التامينات الاجتماعية فى شهر فبراير ٢٠٢١ .
- بلغ رصيد حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١,٥٤٨ مليون جنيه لم يتم إجراء أى مطابقات بشأنها. **- يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة .
- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بالنتيجة وهو ما لم يتم حتي تاريخه من قبل الشركة . **- يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة .**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .

الملحوظة	الرد
- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢,١٦٩ مليون جنيه يتمثل في (مبلغ نحو ٨٢٨ ألف جنيه بواقى حصص عاملين منه مبلغ ٦٩٤,٢٣٥ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة، مبلغ ١,٣٤١ مليون جنيه حصة اللجنة الرياضية) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة والإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة.**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ ولائحته التنفيذية حيث تم سداد مبلغ ١,٣٤١ مليون جنيه حصة اللجنة الرياضية .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (أمانات) فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٤,٨٣٩ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقا للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإفادة .**	- سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٦٧,٥ ألف جنيه تحت مسمى القيمة الإيجارية لغرف الصوامع وذلك قيمة الإنتفاع بغرفة تغيير ملابس العمال التابعين لمتعهد مشالات صومعة الزقازيق وإستخدام المرافق عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢١/٣/٣١ . - **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب الأرصدة الدائنة الأخرى مقابل التعلية لإيرادات وأرباح غير عادية بمبلغ ٤٥ ألف جنيه قيمة ما يخص الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالي .
- **تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :** * نحو ٥,٥٥٧ مليون جنيه قيمة حوافز تقديرية وساعات إضافية وعطلات . * نحو ٤,٧٩٢ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة لوحدات الشركة . * نحو ٨٤,١٨٠ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى تتمثل في (٦٤,٥ ألف جنيه السويس ، ٦,٣٠٦ ألف جنيه بدمياط ، ٦ آلاف جنيه بالشرقية ، ٣,٨٧٤ ألف جنيه ببورسعيد ، ٣,٥ ألف جنيه بالإسماعيلية) ، دون تقدير قيمة المياه لمنطقة العريش. - لم تتضمن قائمة الدخل مصروفات التليفون التى تخص فترة المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١. - **يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة فى ضوء الفعليات .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .

الملحوظة	الرد
- تم تحميل حساب الأجور بالخطأ بمبلغ ١٤,٠٩٢ مليون جنيه قيمة المكافأة المُنصرفة بالكامل للعاملين في ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً لقرار مجلس إدارة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ بالموافقة على صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠٢٠/٧/١ للعاملين بالشركة وذلك نظير الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعة من قبل الإدارة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبنفس ضوابط صرف مكافأة العام المالى السابق ، والذى تم تخفيضه بمبلغ ٢ مليون جنيه بقيد خارج المجموعة الدفترية كتوزيع لنصيب الفترة من المكافأة ، وصحته تحميل مصروفات سنوات سابقة بكامل القيمة نظراً لكونه مصروف فعلي تم في ديسمبر ٢٠٢٠ كمكافأة عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفقاً لقرار مجلس الإدارة. - **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٥) حيث تم عمل مقاصة بين حساب مصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ٥,٨٣٨ مليون جنيه وإيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٨٩٩ مليون جنيه . - **يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .**	- يتم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٥ فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
- **تم تخفيض الإستخدامات (خامات مصنع المكرونة) بالخطأ بمبلغ ٢١٢,٥ ألف جنيه قيمة مصادرة قيمة الدقيق المورد من شركة مصر المنوفية للمطاحن بالقيد رقم ٥٥٦ ، وبالمراجعة تبين ما يلى:** * بناءً على توصية لجنة تدبير الأقماح والدقيق الفاخر في ٢٠٢٠/٩/٢٣ توقف التعامل مع شركة مصر المنوفية للمطاحن لعدم إلتزامهم بالمواصفات المطلوبة بأمر التوريد ومصادرة قيمة الدقيق المُورد منها كتأمين ، مع تكليف القطاع القانوني بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحميل الشركة المذكورة فروق الأسعار الناتجة عن الشراء من الغير وكافة الأضرار المترتبة نتيجة عدم إلتزامها طبقاً للوائح المعمول بها بالشركة والقوانين. * قام القطاع القانوني برفع دعوى على شركة مصر المنوفية للمطاحن للمطالبة بمبلغ ٣٥٠ ألف جنيه والفوائد القانونية (قيمة فروق الأسعار ما بين سعر الطن بأمر التوريد الصادر لها وسعر الطن بأمر التوريد الصادر لشركة مطاحن شمال القاهرة). - **يتعين إلغاء القيد رقم ٥٥٦ السابق الإشارة إليه وتعلية المبلغ باسم شركة مصر المنوفية للمطاحن بالحسابات الدائنة الأخرى لحين الإنتهاء من الإجراءات القانونية في هذا الشأن.**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
- تم تخفيض الإستخدامات بالخطأ بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه يتمثل في (كمية ٣٨ طن مخلفات الغربلة بمبلغ ٢٥,٢٧٠ ألف جنيه ، كمية ١٣,٢١٠ طن كنسة مكرونة وعجين تالف بمبلغ ٢٨,٠٠٥ ألف جنيه) أرصدة مقيمة بمخزون المخلفات في ٢٠٢٠/٦/٣٠. - **يتعين إجراء التصويب اللازم بالتحميل على الإستخدامات بمبلغ ٥٣,٢٧٥ ألف جنيه مقابل تخفيض مخزن المخلفات بنفس القيمة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالي .
- تم تحميل مصروفات سنوات سابقة بمبلغ ١,٧٦٧ مليون جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة عن شهر يونيه ٢٠٢٠ بخلاف السياسة المتبعة فى الشركة بالتحميل على مصروفات الفترة كما هو متبع في السنوات السابقة ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى وهو ما لم يتم حتى تاريخه يناير ٢٠٢١. - تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ١٣ مليون جنيه دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .
- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٦٧١ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية ، والكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨. - **يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .
- لم يتم حساب وتحميل قائمة الدخل عن فترة المركز المالى بنصيبها من الضريبة المؤجلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل ، ورغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ بلغت نحو ٥,٤٧٤ مليون جنيه تتمثل فى (مبانى – آلات – عدد وأدوات – أثاث) ، وإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه (أثاث). - **يتعين حساب الضريبة المؤجلة عن فترة المركز المالي لما لها من أثر مالي على القوائم المالية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .

الملحوظة	الرد
- مخالفة ما ورد بالإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه " تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٠/٦/٣٠ بنحو ٦,٦٣٣ مليون جنيه دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة والبالغة نحو ٥,٤٧٤ مليون جنيه والإستبعادات بنحو ١,٢٢٦ ألف جنيه - **يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالى على حقيقته.**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .
- تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٩٧,٦٣٤ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٢١,٥٩٤ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٧,٨٧٥ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٢,٦٦٠ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية. - **يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية التى حققتها الشركة .**	- جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء نتيجة المطابقة .
- تضمنت إيرادات النشاط الجاري (خدمات مباعة) بالخطأ مبلغ ٢٢٦,٨٨٣ ألف جنيه قيمة حافز تسويق النخالة الخشنة الممنوح لعملاء البيع النقدي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠. - **يتعين إجراء التصويب اللازم.**	- تم إجراء التصويب اللازم .
- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٢٨,٦٥٩ مليون جنيه تم منح نحو ٧,٠٦٦ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٢٤,٦% من إجمالى العمولة. - **يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المُنظمة لذلك والإفادة .**	- جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
- **مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ إيرادات تخص الفترة تتمثل فى :** * إيرادات نقليات الشركة العامة للصوامع والتخزين عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، ويتصل بما سبق من وجود مبلغ نحو ١,٤٠١ مليون جنيه قيمة نقليات ضمن حساب إيرادات سنوات سابقة. * مبلغ ٥٣,٥ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز) عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١. * مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومى . * مبلغ ٤,٨ ألف جنيه قيمة فائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وقيمة فوائد الودائع حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ . - **يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .

الملحوظة	الرد
- **بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢٩/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط <u>بأغراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، ومن صور ذلك :</u>** * عدم عدالة وصحة توزيع إيرادات إستثمارات وفوائد والبالغة نحو ٢٣,٥٠٦ مليون جنيه على الأنشطة حيث تم توزيع نصيب نشاط الطحن منها بالخطأ على أساس عمولة تسويق النخالة وليس على أساس إيرادات تشغيل للغير مما أظهر نتائج الأنشطة على غير حقيقتها. * تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ ٤٠,٢٣٩ مليون جنيه يتمثل في (نحو ٣٦,١٥٦ مليون جنيه مقابل تشغيل سيارات الشركة ، نحو ٤,٠٨٣ مليون جنيه صيانة داخلية) دون التوزيع على باقى أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها . - **يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفة الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .
- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم (١٦ أ بند " ز ") من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتى تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى. - **يتعين الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المُشار إليه وبما ورد برد الشركة .**	- سيتم إجراء التصويب اللازم وسوف يظهر أثر ذلك خلال العام الحالى .
- **أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت <u>نحو ٩,٦٦٢ مليون جنيه تتمثل فيما يلى :</u>** * نحو ٤,٠١٩ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات . * نحو ٢,٩٦٥ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح . * نحو ٢,٢٤٢ مليون جنيه خسائر الصوامع . * نحو ٢٣٤ ألف جنيه خسائر نشاط المكرونة . * نحو ١٩٠ ألف جنيه خسائر نشاط العبوة . * نحو ١٢ ألف جنيه خسائر مخبزي أبو حماد وبورسعيد . - **يتعين إتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع .**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .

الملحوظة	الرد
- **ومما لا يعد تحفظاً :** - وجود العديد من الدعاوى القضائية المقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمبانى التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقريرنا التفصيلي رقم ١٤٣ المؤرخ ٢٠٢٠/٨/٢٥ عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢٠/٦/٣٠ . - ما زالت ملاحظتنا قائمة بعدم حسم النزاع بشأن حقوق الإنتفاع – والبالغة نحو ٢٦,١٦١ مليون جنيه – بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية ودمياط لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد وشونة شطا ومطحن الشركة الشرقية تتمثل فيما يلي (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ١,٧٨٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد ، نحو ٦٦٨,٥٤٩ ألف جنيه يخص أرض شطا بدمياط ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) والمرفوع بشأنها العديد من الدعاوى القضائية. - وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وموالاة الدعاوى القضائية وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما تم في هذا الشأن . - **يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة للشركة بمتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن مخبز الفردوس ، وكذلك أرض مطحن أحمد صالح تفادياً لما حدث بأرض مطحن الزاهد ، مع تحديد الموقف القانوني لحقوق الإنتفاع .**	- تسعى الشركة جاهدة لتسجيل الاراضى والمبانى التى بحوزتها وسوف يتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما يستجد فى الدعاوى المرفوعة من الشركة .
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتراه بعقود إبتدائية إلا أنه ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة بمساحة نحو ٦٦ ألف متر والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ أو بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصوامع (المُلغاة) . - **يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة للشركة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها .**	- تسعى الشركة جاهدة لتسجيل الاراضى والمبانى التى بحوزتها وسوف يتم موافاة الجهاز المركزى للمحاسبات بما يستجد فى الدعاوى المرفوعة من الشركة .
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٧١٢ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر . - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة علماً بانه توجد بعض الاراضى تستغلها الشركة فى عملية التشوين والتخزين كما تم استخدام منخل من مطحن القاضى وتم نقله الى مطحن السويس .

الملحوظة	الرد
- ما زال حساب الإنفاق الإستثمارى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ يتضمن نحو ٢,٩٠٤ مليون جنيه تحت مسمي شراء أرض دمياط يتمثل فى قيمة ٧٥% من قيمة القطعة رقم (٦) بناحية السيالة بمنطقة دمياط والبالغ مساحتها ٤٨٦,٧٢ متر والتى لم يتم الإنتهاء من تسجيلها حتى تاريخه يناير ٢٠٢١ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ بأنه جارى العمل على الإنتهاء من عملية شراء الأرض والتسجيل. - **يتعين سرعة الإنتهاء من عملية الشراء وتسجيل تلك المساحة.**	- جارى العمل على الإنتهاء من عملية شراء الارض والتسجيل .
- ما زال رصيد المخزون السلعى " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذى تم بمعرفة الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على التصرف الإقتصادى في الأصناف الراكدة بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل. - **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل .**	- سيتم التصرف فى المخزون الراكد مستقبلاً بما يعود بالنفع على الشركة خاصة وانه قد تم عرض معظم هذه الاصناف للبيع أكثر من مرة ولم تصل للسعر الاسترشادي وسوف يتم عرض هذا المخزون على الشركات الشقيقة لإمكانية الاستفادة منه .
- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٨,٤٨١ مليون جنيه (قبل خصم المخصص والبالغ نحو ٧,٨٠٩ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٨٣٠ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٦ عاماً ، رغم تكرار توصيات مجلس الإدارة وآخرها في ٢٠٢٠/١٢/٢٩ بمضاعفة الجهد لتحصيل مستحقات الشركة لدى العملاء المدينين وإستمرار متابعة الدعاوى القضائية المرفوعة على العملاء المتوقفين عن السداد وإستمرار متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة فى شأنها دون جدوى من ذلك ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بما إتخذته الشركة من إجراءات لتحصيل المديونيات. - **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات .**	١- هذه المديونيات كما هو موضح يزيد عمر بعضها عن عشرين عاماً وحالياً لا يتم البيع حالياً بالآجل وبالنسبة للاحكام الصادرة فقد قامت الشركة بإبلاغ إدارة جهاز تنفيذ الأحكام بوزارة الداخلية وأيضاً جهاز الكسب غير المشروع وجارى المتابعة المستمرة من قبل القطاع القانوني لمحاولة تحصيل تلك المديونيات والمخصص المكون كافي حيث تبلغ نسبته ٩٩% . - تم إحالة السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فى حينه إلى التحقيق وتم الحكم عليه . ٢- كما تم بتعاون هيئة الرقابة الإدارية مع الشركة موافاتهم مؤخراً بعدد (٣) ملفات بالاحكام الصادر على كبار المدينين والتى تعذر تنفيذها للمعاونة فى التحرى عنهم وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها وهم : - **المهندس / حسنى رمضان ، السيد / يحى عرام وتبلغ مديونتهما ٤٩٥٥٥٢٩ جنيه .** - **السيد / النقراشى عويضة ارمانيوس وتبلغ مديونته ٢١٦١٢٦٥ جنيه .** - **شركة آمون للمقاولات (مروان مدحت يوسف) وتبلغ المديونية ١,٢١٨ مليون جنيه .**

الملحوظة	الرد
- قررت الجمعية العامة للشركة بجلستها المُنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ إعدام ديون عدد (٢١) عميل المنقضية بالتقادم المسقط بالمدة القانونية بمبلغ ٧٣٧٩٢٩,٤٧ جنيه وذلك فى ضوء ما إنتهى إليه الرأى القانونى والمنقضية مددهم القانونية بالتقادم المسقط ، وذلك طبقاً لنص المادة ٣٧٤ من القانون المدنى ، المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وقد دارت مناقشات حول هذا الموضوع أثناء الجمعية العامة وإنتهت إلى ضرورة إرفاق الإجراءات القضائية التى تم إتخاذها بشأن تلك الديون مع تقديم مذكرة بتقرير من مراقب حسابات الشركة بتوافر الشروط الواردة في المادة رقم (٢٨) من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ وذلك حتي يتم إعتماد الديون المعدومة ضريبياً . - **يتبعن بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة متابعة إعداد المذكرة اللازمة من مراقب الحسابات الخارجي للشركة وذلك حتي يتم إعتماد تلك الديون ضريبياً.**	- سيتم مخاطبة السيد الاستاذ الدكتور / مراقب الحسابات الخارجى لإعداد المذكرة المطلوبة فى ضوء ما ورد بالملاحظة .
- تم تحميل المصروفات (رسوم) بمبلغ ٢٤ ألف جنيه قيمة مطالبة من لجنة خدمات المنطقة الصناعية بالإسماعيلية لسداد رسوم مهلة لمدة شهرين من تاريخ موافقة السيد الوزير المحافظ والذي وافق بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٨ على منح الشركة مهلة أخيرة لمدة شهرين لا تجدد وذلك للإنتهاء من إستخراج تراخيص ومزاولة النشاط. - **يتعين تحديد أسباب التأخير في إتخاذ القرارات الأمر الذى أدي إلى تحمل هذا المبلغ.**	- سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .
- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ بناءً على توصية الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسئولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها فى ٢٠٢٠/١١/٤ بتفعيل ما تم إعتماده من معدلات معيارية وتحديثه إذا كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب . - **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية للشركة والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.**	- جارى العمل على تنفيذ توصيات الجمعية العامة العادية للشركة .
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٢٠٦ بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠٢٠/٩/٣٠ من أنه جارى دراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية بالشركة. - **يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.**	- جارى دراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية بالشركة .

الملحوظة	الرد
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٠/١٢/٣١ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى : * لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منتظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات " . * لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١) والتى تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧) والتى تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها " . - يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها.	- تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية .

تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ..

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ..

تحريراً فى / /٢٠٢٠

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

**